



# تقديرات استراتيجية

مارس ٢٠٢٣



## الذكرى العشرون لغزو العراق.. هل تحقق "النموذج"؟

صافيناز محمد أحمد

خبيرة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

وبعد سقوط بغداد في ٣ إبريل ٢٠٠٣، اتجهت الولايات المتحدة إلى ترويج نموذجها التي ترغب في تطبيقه داخل العراق المحتل بهدف تحويله من "دولة مارقة" إلى "دولة ديمقراطية". ومنذ ذلك التاريخ، عمدت إلى تفكيك شامل لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية بما خلف أوضاعاً كارثية أدخلت العراق في حلقة مفرغة من العنف المسلح نتيجة ما خلقه تفكيك المؤسسات الأمنية من فرص لتزكية الانشقاقات الطائفية وظهور الميليشيات المسلحة التي استخدمت العنف المسلح منهجاً للتعامل البيئي على مدى سنوات، وغذاها بقوة صياغة دستور عام ٢٠٠٥ في ظل وجود المحتل الأمريكي، الذي دعم بناء عملية سياسية تقوم على تقاسم السلطة وفقاً لنظام محاصصة طائفية، وزعت فيه رئاسات الدولة (الجمهورية والحكومة والبرلمان) توزيعاً طائفيًا، وأعطى المكون الشيعي بمقتضاه أفضلية باعتباره الأكثر عدداً، هذا التوزيع الطائفي ترسخت على أساسه سياسات العديد من الحكومات العراقية الشيعية التي تولت السلطة منذ عام ٢٠٠٦، وحتى الآن، لاسيما مع خطورة امتلاك عدد من القوى السياسية أذرع وميليشيات مسلحة استطاعت توظيف سلاحها في خدمة مصالحها السياسية، بل تجاوزت هذه المرحلة إلى ما هو أبعد بكثير حينما وظفت سلاحها في مواجهة الدولة نفسها.

وفي عام ٢٠٠٨، ربطت الولايات المتحدة وجودها العسكري في العراق بعدة اتفاقات أطلقت عليها "اتفاقية الإطار"، ثم توالى عملية إحكام السيطرة الأمريكية على العراق بإبرام اتفاقات التعاون الاستراتيجية عام ٢٠١٠، وهي اتفاقات شاملة لكافة مناحي التعاون المشترك بين البلدين الأمنية والعسكرية والاقتصادية ومن خلالها رتبت الولايات المتحدة وجودها في العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب عام ٢٠١١. ومع انتشار تنظيم الدولة "داعش" في العراق عام ٢٠١٤، عاد الوجود العسكري الأمريكي للعراق مرة أخرى من باب محاربة الإرهاب. وفي يناير ٢٠٢٠، أصدر البرلمان العراقي قراراً يطالب فيه الحكومة العراقية بالعمل على إنهاء الوجود العسكري

في ٢٠ مارس من عام ٢٠٢٣ الجاري، تحل الذكرى العشرون للغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣؛ حيث شنت الولايات المتحدة وبريطانيا، بالتعاون مع عدة دول شكلت ما يسمى آنذاك بالتحالف الدولي، حرباً ضروساً ضد دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، وكان الهدف الرئيسي لهذه الحرب هو الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق صدام حسين. وسأقت الولايات المتحدة عبر مسؤوليها مجموعة من المبررات التي بنت على أساسها غزوها العسكري للعراق ومن ثم احتلال أراضيه في إبريل ٢٠٠٣، وتبين بعدها بسنوات أنها مبررات "كاذبة" وصفها العديد من الخبراء الاستراتيجيين بـ "كذبة القرن".

وقد استهدفت الولايات المتحدة عبر تلك المبررات خداع العالم أولاً، وإقناع الرأي العام الأمريكي ثانياً بمدى "شرعية الحرب المقدسة" التي يجب أن تخوضها بالتعاون مع شركائها الدوليين ضد النظام السياسي العراقي "المارق". وتنوعت مبررات "كذبة القرن" بين امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل -نووية وبيولوجية ثبت عدم وجود أي أثر لها- وبين عدم تعاون النظام بفاعلية مع لجان التفتيش الدولية بشأنها، وأخرى تتعلق بامتلاكه منظومة صواريخ بعيدة المدى بإمكان بغداد تهديد أمن دول الجوار بها، وثالثة تتعلق بتعاونه مع تنظيم القاعدة وإيوائه لعدد من عناصره النشطة التي لها علاقة مباشرة بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

إذ تبين ووفقاً لوثائق بريطانية تخص مجلس الوزراء تم الإفراج عنها مؤخراً، أن بريطانيا -شريكة الولايات المتحدة في غزو العراق- كانت على علم بأن العراق لم يكن لديه القدرة على امتلاك لا أسلحة دمار شامل ولا صواريخ بعيدة المدى قبل عامين من تاريخ الغزو، نتيجة لخضوعه لعدة عقوبات دولية في أعقاب حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١.

بهذا المنطق المغلوط، تعرضت العراق لأكبر عملية "عنف ممنهج" تحالف القوانين الدولية وتنافى "دستور الأمم المتحدة" وفقاً لوصف الأمين العام وقتها كوفي أنان.

نفطية هائلة -ثانى أكبر احتياطي نفطى بعد السعودية- وكان هذا السبب تحديداً هو المحرك الرئيسى لآلة الحرب الأمريكية ضد العراق، بحيث تتمكن الولايات المتحدة من التحكم فى أسواق النفط وأسعاره. هذا بالإضافة إلى تحجيم العراق كقوة إقليمية تتمتع بوزن عسكرى يعتد به فى المنطقة لاسيما بعد انتهاء حربه مع إيران، وتخوفات الغرب من تحويل فائض هذه القوة العسكرية لمواجهة إسرائيل. بخلاف ما يمثله العراق من أهمية جيوسياسية حيث موقعه الاستراتيجى فى منطقة المشرق العربى، والذى يوفر عمقا استراتيجيا لسوريا ولبنان ومدى ارتباط ذلك بإسرائيل، فضلا عن أن الموقع نفسه يمكن الوجود العسكرى فيه من مراقبة قوى دولية مناوئة فى استراتيجيتها للولايات المتحدة كروسيا والصين، وفى الوقت نفسه حماية أمن إسرائيل.

بينما تركزت الأهداف الاستراتيجية للغزو فى إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط وتغيير الأنظمة غير الحليفة بها لتبني وجهات نظر أمريكية تجاه قضايا المنطقة، مع ربط هذه الاستراتيجية بضرورة وجود عسكرى كبير فى بعض من دولها الرئيسية عبر قواعد عسكرية وتوافر هذا فى العراق، لاسيما بعد فرض الحصار الاقتصادى عليه جراء غزوه للكويت عام ١٩٩٠. كما ارتبطت عملية إعادة هيكلة الدول الرئيسية فى المنطقة -وفقاً لرؤى المحافظين الجدد- بالعمل على نظرية "تفتيت" المجتمعات التى تتكون من طوائف وعرقيات مختلفة، مع الإغلاء من شأن إحداها على أخرى كآلية تؤدى إلى صراعات على أسس طائفية أو عرقية من شأنها إضعاف الدولة، وتراجع مؤسساتها، وافتقادها القدرة والسيطرة على ما دونها من طوائف وجماعات.

هذا إلى جانب ترويح المحافظين الجدد لفكرة الربط بين مواجهة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبين غزو العراق باعتباره ترجمة للحرب على الإرهاب لاسيما بعد أن وفرت سيطرة اليمين المتطرف للإدارة الأمريكية آنذاك مسوغات تشريعية عبر إصدار عدة قرارات من الكونجرس تمكنها من شن حرب على العراق باعتباره دولة ترعى الإرهاب.

الأمريكى. وبالرغم من اتجاه الولايات المتحدة عام ٢٠٢١، إلى تغيير طبيعة وجودها العسكرى فى العراق من مهامه القتالية إلى التعاون الاستخباراتى والمشورة العسكرية والتدريب، إلا أن ما خلفه هذا الوجود على العراق سواء على صعيد العملية السياسية وتفاعلاتها بين القوى السياسية والحزبية وتداول السلطة بها، أو على صعيد السياسة الخارجية العراقية وعلاقاته الإقليمية والدولية قد خلق من العراق دولة مأزومة غير مستقرة سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ما يدفع إلى التساؤل حول مدى نجاح الولايات المتحدة وبعد عشرين عاماً من اجتياح العراق فى تحويله إلى "نموذج ديمقراطى" تحتذى به دول المنطقة.

### خطاب التضليل وتبعاته

فى ٥ فبراير ٢٠٠٣، قبيل الغزو، ألقى وزير الخارجية الأمريكى كولن باول خطابه فى الأمم المتحدة، أعلن فيه أن ثمة تقارير استخباراتية مؤكدة بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل -اعترف بكذب هذه التقارير فى عام ٢٠٠٥ أى بعد عامين من الاحتلال- بهدف تبرير الإعداد لغزو العراق. خطاب التضليل هذا كان بوابة الدخول العسكرى للعراق، والذى بموجبه دفع العراق وعلى مدى عقدين من الزمن أثمناً سياسية باهظة له.

فالأسباب الظاهرة للغزو الأمريكى للعراق السابق الإشارة إليها لم تخف الأسباب الحقيقية التى تكشفته خلال العشرين عاماً الماضية، والتى على أساسها نسج المحافظون الجدد فى الولايات المتحدة خططهم -طبقاً لدوافع أيديولوجية- لرسم مصالح الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من العراق وبذريعة معاقبة مرتكبى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وبدون الدخول فى تفاصيل الأسباب الحقيقية للغزو الأمريكى للعراق الذى أَرخ لحقبة سياسية جديدة على مستوى التفاعلات الدولية والإقليمية على مدى العشرين عاماً الماضية، يمكن إجمالها فى عدة نقاط تمثل أبرزها فى العامل الاقتصادى، حيث يمتلك العراق ثروة

## تداعيات على مدى عقدين من الزمن

خلال الفترة من ٢٠٠٣، وحتى موعد الانسحاب الأمريكي الرسمي في ديسمبر ٢٠١١، بدأ أن إدارة الولايات المتحدة لعملية خلق النموذج الديمقراطي في العراق على المحك وأقرب إلى الفشل منها إلى النجاح. بل ثمة من يقول بأن استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أثبتت فشلها الذريع سواء في أفغانستان أو العراق. فقد اتسم الوجود العسكري في العراق حتى عام ٢٠١١ بغياب استراتيجية أمنية واضحة الأهداف باستثناء حماية آبار النفط. كما أن ما خلفته الإدارة الأمريكية على مستوى السياسة الداخلية كان سبباً مباشراً في ظهور الإرهاب الحقيقي متمثلاً في تنظيم الدولة، خاصة تفكيك الجيش والشرطة وحزب البعث ومؤسسات الحكم.

هذا إلى جانب أن مسار إدارة التفاعلات بين القوى السياسية منذ تشكيل الحاكم العسكري للمجلس الانتقالي في ٢٠٠٣، خلق العديد من الصراعات الطائفية المسلحة التي بلغت أوجها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ نتيجة تكوين أحزاب سياسية على أسس الهوية الطائفية وليس الهوية الوطنية. واستمرت الصراعات الطائفية تلك في زخمها حتى منتصف عام ٢٠١٤، حيث تعاقبت منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤، عدة حكومات شيعية عُدت أكثر الحكومات طائفية في تاريخ العراق المعاصر.

وبالرغم من أن دستور ٢٠٠٥ الذي صيغ في ظل الاحتلال الأمريكي، لم ينص صراحة على اعتبار الهوية الطائفية أساساً لتقاسم السلطة، إلا أن الممارسات التطبيقية لنصوصه جعلت من "الهوية الطائفية" أداة سياسية؛ أي اندمجت "الهوية الطائفية" مع "طائفية سياسية" أقرها النظام المعمول به من جانب الحاكم العسكري للعراق آنذاك، الأمر الذي زاد من حدة التمييز الطائفي وتحديدًا عندما ترجم على صعيد المشهد السياسي العراقي إلى محاصصة سياسية وحزبية، بما أدى إلى تهميش القوى السياسية السنية والكرديّة لصالح دور أكبر وأوسع للقوى السياسية الشيعية؛

التي مارست أحزابها السياسية الدينية المتشددة وأذرعها العسكرية أعنف سياسات القمع الطائفي ببعديه الديني والسياسي تجاه غيرها من الفئات، وهو ما أدى إلى غياب كامل للمصلحة الوطنية العراقية التي من المفترض أن تؤسس على "الهوية الوطنية" بدلاً من "الهوية الطائفية"، حيث استعملت الأخيرة كأداة سياسية كانت سبباً مباشراً في تداعيات مدمرة على العراق أمنياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ورغم الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق في ديسمبر ٢٠١١، إلا أن العراق -ووفقاً للنظام الذي أقره المحتل- ظل يعاني حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، بل ظلت الحكومات الشيعية المنتخبة المتعاقبة تمارس سياسات تهميش اجتماعي وسياسي واضحة تجاه غيرها من الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، وأعلنت من مصلحة التيارات الشيعية الاقتصادية والاجتماعية لمتزوج مع مصالحها السياسية بصورة خلقت بيئة صالحة لانتشار الفساد بكافة صورته وأنماطه، وتراجعت في الوقت نفسه كافة خطوات بناء الدولة لاسيما في مستويات البنية التحتية والخدمات. وبات واضحاً أن الحكومات الشيعية الطائفية منذ انتخابات عام ٢٠٠٦ مارست سياسات تميز متعددة الأوجه تجاه المكون السني وأحزابه السياسية، بما همشه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وخلق لدى هذا المكون قناعة تامة بمظلومية وجوده داخل النسيج الاجتماعي والسياسي في الدولة، وكانت قناعة الطائفة السنية بالمظلومية باباً واسعاً تم عبره نشأة تنظيم أشد شراسة ودموية من القاعدة -الذي يعد أحد أسباب دخول الولايات المتحدة للعراق- هو تنظيم "داعش" الذي اجتاحت العديد من المحافظات العراقية السنية، التي وفرت له بدورها حاضنة شعبية متطلعة إلى التخلص من حالة الإقصاء والتهميش والتمييز التي مورست ضدها من قبل الحكومات الشيعية المتعاقبة.

ونتيجة لإدارة الدولة على أسس طائفية -رسخها الاحتلال الأمريكي- بعيداً عن أسس المواطنة نمت في العراق شبكة ضخمة من أصحاب المصالح من المنتمين للأحزاب والقوى السياسية، ومن المرتبطين

لمؤسسات الدولة الأمنية، أو أن تندمج داخل ألويتها. وإلى جانب دورها الميليشياوى في دعم مصالح أحزابها ومصالح الراعى الإقليمى الإيرانى داخل العراق تلعب الميليشيات الولائية وتحديدًا حزب الله العراقى وعصائب أهل الحق والزينبيون وسرايا الخرسانى والفاطميون دوراً اقتصادياً مهماً؛ حيث تمثل المنفذ الرئيسى للمصالح الاقتصادية الإيرانية عبر العراق، نتيجة لكونها تسيطر فعلياً على المنافذ والمعابر الحدودية مع إيران، ومن ثم فهي تتمتع بسطوة السلاح وسطوة القوة الاقتصادية أيضاً، وهو ما يضعها في موقع الند للدولة ولمصالحها الاقتصادية. وقد زاد من توترس تلك الميليشيات في الحياة السياسية دورها الذى لعبته في مواجهة تنظيم الدولة خلال الحرب ضده (٢٠١٤-٢٠١٧)، وبمقتضى هذا الدور رسخت تلك الميليشيات من موقعها داخل معادلة التجاذب السياسى بين القوى الحزبية المختلفة.

وحتى مع تصاعد حدة الغضب الشعبى في العراق بدءاً من عام ٢٠١٩، على منظومة الحكم التى أقرتها طائفيًا إدارة الاحتلال الأمريكى بداية من عام ٢٠٠٣، والتي اعتبرتها الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير سبباً رئيسياً في كل ما يعاينه العراق من أزمات أمنية واقتصادية وسياسية، لم تجد حركات التغيير تلك مسانداً خارجياً يدعمها، على العكس من الميليشيات التى ساندتها إيران بكل قوة حتى عبرت بها فترة التراجع التى لحقت بدورها خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) على وقع الاستجابة للحركات المطالبة بالتغيير ضد سلطة الأحزاب التقليدية الموالية لإيران، وهى الفترة التى تمتع فيها العراق بقدر من التوازن في إدارة الدولة سواء على مستوى الداخل أو على مستوى العلاقات الخارجية. وحتى هذا التغيير النسبى والنوعى غابت عن مساندة الولايات المتحدة التى انشغلت منذ عام ٢٠٢٠ بمناطق صراع أخرى بالقرب من فضائها الجيوستراتيجى، بالرغم مما مثله هذا التغيير من فرصة سانحة لإحداث تحول فعلى في نمط منظومة الحكم الفاشلة في العراق بما قد يعده نسبياً عن الهيمنة الإيرانية.

بها، ما أدى إلى انتشار جامع للفساد بكافة أنواعه السياسية والإدارية والمالية. وبدا كذلك أن العملية السياسية في العراق وفقاً للرؤية الأمريكية هدفها الرئيسى خدمة مسارات السياسة الأمريكية تجاه الدول "العنيدة" في منطقة الشرق الاوسط، وتقوم هذه الرؤية على "تفتيت" المجتمع السياسى وتحويله لمجموعة من أصحاب المصالح. هذا إلى جانب "تفكيك" المجتمع نفسه، الذى أصبح وبعد السنوات العشر الأولى من تاريخ الاحتلال الأمريكى يعاني من أكبر نسبة بطالة في تاريخه، وتراجع مستوى الخدمات المقدمة له من تعليم وصحة وبنية تحتية. وبعد السنوات العشرة الثانية اتجه إلى البحث عن مخرج للاستقطاب الطائفى، وهيمنة الأحزاب التقليدية على السلطة التى استطاعت أن تقوض أية مطالبات شعبية أو سياسية بالتغيير الجاد في أسس العملية السياسية وبناء دولة المواطنة.

ونتيجة طبيعية لإعلاء الاحتلال الأمريكى -منذ تشكيل المجلس الانتقلى في عام ٢٠٠٣- من دور المكون الشيعى في الحياة السياسية العراقية من باب كونه الأكثر عدداً، ومن باب مظلوميته وتعرضه للتهميش والإقصاء إبان حكم حزب البعث، كان العنف الطائفى الذى استخدمه المكون الشيعى تجاه غيره من مكونات المجتمع العراقى هو عنوان العلاقة الاجتماعية والسياسية بين مكوناته على مدار العشرين عاماً الماضية، ما أنتج مجتمعاً غير مستقر لاسيما بعد أن قامت الأحزاب الشيعية بتكوين ظهير عسكرى من ميليشيات وجماعات مسلحة أطلق لها العنان لتتارس أكثر سياسات التطهير الطائفى شراسة وعنفاً ضد السنة والأكراد. هذه الجماعات المسلحة ارتبطت بقوة بإيران التى قدمت لها الدعم المادى والعسكرى والاستخباراتى وربطتها بشبكة مصالح اقتصادية وتجارية واجتماعية ضخمة، وبات تلك الجماعات أكثر ارتباطاً بالمصالح الإيرانية ليس في العراق فحسب، بل أيضاً في المنطقة كلها.

فالعراق اليوم وبعد عشرين عاماً من الغزو الأمريكى مثخن بالكثير من الميليشيات الطائفية الراضة لأى قانون داخلى من شأنه أن يجبرها على تسليم سلاحها

### هل تحقق النموذج الأمريكي في العراق؟

هذا المنطق في إدارة العملية السياسية في العراق خلال الاحتلال الأمريكي، وبعد الانسحاب منه في عام ٢٠١١، وبعد انتهاء الحرب على الإرهاب، وفي أعقاب تغيير نمط الوجود العسكري الأمريكي منذ عام ٢٠٢١، من قتالي إلى استخباراتي تدريبي يدفع إلى محصلة استنتاجية تقول بأن سياسة الولايات المتحدة لتحويل العراق من دولة فاشلة إلى دولة ديمقراطية لم تنجح إلا في سماتها الظاهرية فقط، وهي إجراء الانتخابات واختيار الرئاسات، لكنها في الحقيقة وبعد عشرين عاماً من الغزو أسست لنظام حكم غير ديمقراطي يقوم على حكم طائفة واحدة، هي الطائفة الشيعية التي تسيطر على السلطة وترفض تداولها مع غيرها من الطوائف الأخرى، بل وفي مرحلة ما رفضت أى نوع من التغيير حتى وإن كان مصدره الطائفة نفسها، وهو ما تعكسه التطورات السياسية على مدار الفترة التي تلت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٢١، وما ترتب عليها من تفاعلات سياسية بين مكونات البيت السياسي الشيعي الواحد.

الاستنتاج السابق يجد تفسيراً له في حالة المراجعات التي أجراها صناع التفكير الجماعي في بعض مراكز البحوث السياسية الأمريكية في سياق مرور عشرين عاماً على غزو العراق. فقد أشاروا إلى عدة نقاط منها أن التجربة الأمريكية في العراق افتقدت الوعي بطبيعة المجتمع العراقي وبتاريخه السياسي والديني على حد سواء، وأن إيران لديها مصالح دينية واجتماعية وسياسية في العراق يصعب عزلها أو تقويضها، وأن المرجعيات الدينية في البلدين تشكل طرفي الحياة الدينية والسياسية على حد سواء، وأن مصالحهما المشتركة كبيرة لكن خلافاتهما واضحة نتيجة مكانة مرجعية النجف الشيعية العراقية التي تسبق مرجعية قم الإيرانية، وأن هذه المعطيات تفسر مدى تمسك إيران بلعب دور مؤثر في الحياة السياسية العراقية بعد الغزو العراقي عام ٢٠٠٣، وتشكيلها ألوية شيعية لمواجهة كل من السنة والوجود العسكري الأمريكي على حد سواء،

وأن المسؤولين الأمريكيين في العراق وفي وزارة الدفاع افتقدوا وجود خطة اليوم التالي لسقوط بغداد، مكثفين بالاعتقاد بأن الوجود العسكري الضخم سيمنح من فرض الاستقرار والأمن وهو ما ثبت فشله، وأسفر عن تداعيات أمنية كارثية، وأن قرارى اجتثاث حزب البعث وحل الجيش العراقي كانا أكثر القرارات كارثية من جانب السلطة الأمريكية في العراق؛ لأن كليهما كانا سبباً في خلق الكثير من الأزمات الاجتماعية والأمنية التي أسقطت الدولة العراقية فعلياً.

وخلصت "التجربة" الأمريكية في العراق إلى نتيجة تقول بأن نموذج الدولة الديمقراطية يصعب تحقيقه في العراق وفقاً للرؤية الأمريكية، لتجاهله طبيعة المكونات السياسية وتفاعلاتها ودور البعد الديني الطائفي فيها، وأن تفاعلات الداخل السياسي العراقي خلال العشرين عاماً لم تعد ذات أولوية لدى الولايات المتحدة، وأن ما يهيمها هو الإبقاء على "نمط" ما من التعاون الأمني العسكري في العراق متمثلاً في عدد من القواعد العسكرية والخبراء والمستشارين العسكريين، حماية لمصالحها في منطقة الخليج والمشرق العربي والقرب من إيران. وبدا أن الولايات المتحدة حريصة على هذه التصورات بشأن العراق وهو ما انعكس في زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن لبغداد في مارس ٢٠٢٣، وهي زيارة حملت هدفين رئيسيين انعكسا في لقاء جمعه ورئيس الوزراء العراقي شياع السوداني: الأول، التأكيد على استعداد / رغبة الإدارة الأمريكية الحالية للإبقاء على الوجود العسكري -حوالى ٢٥٠٠ جندي- بموافقة الحكومة العراقية تحت مسمى دعم استقرار العراق، وإن كان السبب الضمني هو البقاء بالقرب من منطقة النفوذ الإيراني في سياق الصراع الأمريكي -الإيراني في منطقتي الخليج والمشرق العربي. والثاني، حماية مكتسبات اتفاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية الأمريكية -العراقية المبنية على اتفاقية الإطار الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٨، وتعميق التعاون الثنائي بشأنها، لاسيما ما يتعلق منها بالنفط والتعاون الاقتصادي. وقد قابل السوداني الطلب الأمريكي بتصريح عام أكد خلاله على أن

سياسة حكومته تقوم على "صياغة علاقة متوازنة مع جميع الدول على أسس من المصالح المشتركة واحترام السيادة". زيارة أوستن قوبلت بالرفض من قبل بعض القوى السياسية العراقية الولائية لإيران والموجودة في تحالف الإطار التنسيقي الذي جاء بالسوداني لرئاسة الحكومة، كما قوبل عرض أوستن باستمرار الوجود العسكري الأمريكي بالرفض.

ما سبق يعنى أن الولايات المتحدة وبعد عشرين عاماً من غزو العراق لم تستطع إقامة "الدولة النموذج" في العراق بحيث تكون مثالا يحتذى به في المنطقة للمعطيات السابق ذكرها، وأن العراق وحتى اللحظات الراهنة ظل رهيناً لتفاعلات العلاقات الأمريكية - الإيرانية، ما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار، فضلاً عن غياب الديمقراطية في معناها الواسع القائم على تداول السلطة بين القوى الحزبية.

